حزب العدالة والتنمية وبحث تركيا عن نفوذ إقليميّ

□ يوكسَل طاشقِن
نقله عن الإنكليزيّة: يَشار يوسف

بعد أن استدعت تركيا سفيرَها إلى إسرائيل في أعقاب الهجوم الإسرائيليّ الفتّاك في المياه الإقليميّة على سفينة المساعدات الإنسانيّة التركيّة المُتّجهة إلى غزّة، اتّخذتْ تركيا إجراءاتٍ انتقاميّةً أخرى ضدّ إسرائيل يومَ ٢٨ حزيران (يونيو)، إذ أعلنتْ أنها لن تسمح بعد الآن للقوات الجويّة الإسرائيليّة باستخدام مجالها الجوّي. وكان التصريحُ آخرَ حلقةٍ في سلسلةٍ من المناوشات الدبلوماسيّة بين البلدين منذ عمليّة «الرصاص المصبوب» ضدّ غزّة في شتاء ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩؛ سلسلةٍ ضمّتْ فيما ضمّت إدانةَ رئيس الوزراء التركيّ علنًا للرئيس الإسرائيليّ، واستدعاءَ وزير الخارجيّة الإسرائيليّ للسفير التركيّ لمناسبة تصويرٍ اعتلى فيها الوزيرُ على السفير لافتًا انتباهَ الصحفيّين الحاضرين إلى دونيّة موقع الأخير!

قاد هذا التردّي في العلاقات بين البلدين الكثيرَ من المحلّلين إلى استخلاص نتيجةٍ مفادُها أنّ السياسة الخارجيّة التركيّة قد انحرفتْ نحو الشرق. بل إنّ المواقف السياسيّة الخارجيّة لتركيا مؤخّرًا أوحتْ للكثيرين أن يخلصوا إلى أنّ تركيا تتبع أجندةً إسلامويّةً تستلزم ابتعادًا متعمّدًا عن الغرب. فقد توقّع المؤرّخ برنارد لويس، مثلاً، أنّ تركيا قد تُشبه خلال عقدٍ من الزمن الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة.[١] أمّا معلّق صحيفة **نيويورك تايمز** توماس فريدمان فارتأى أنّ «حكومة تركيا الإسلامويّة لا تركّز، كما يبدو، على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبيّ بل إلى جامعة الدول العربيّة. لا، اشطبوا ذلك، إنّها تركّز على الانضمام إلى جبهة مقاومة حماس ـ حزب الله ـ إيران ضدّ إسرائيل.»[٢] وتَصدر تأويلاتٌ مشابهة من المؤسّسة العلمانيّة في تركيا، فيجادل أوكتاي أكسي، المعلّقُ في صحيفة **حُريت**، أنّ جهود حزب العدالة والتنمية الحثيثة لإدخال تركيا إلى الاتحاد الأوروبيّ لم تكن سوى حيلةٍ من أجل كسب «دعم الغرب للتغلّب على العلمانيّين.»[٣] وذهب بعضُ المحلّلين إلى حدّ الإيحاء أنّ لحزب العدالة والتنمية أجندةً عثمانيّةً جديدة، إذ يشرح إيليوت كوهن، البروفيسور في جامعة جون هوپكنز، أنّ «مزيجًا من الحكم الإسلامويّ، والاستياءِ من استبعاد الغرب لتركيا، وإيديولوجيّةٍ عثمانيةٍ جديدةٍ تراها قوّةً عظمى في الشرق الأوسط، قد جعل تركيا دولةً معادية في غالب الأحيان، لا لإسرائيل وحسب، بل لأهداف أمريكا ومصالحها أيضًا.»[٤]

تُخطئ تحليلاتٌ كهذه هدفَ حكومة العدالة والتنمية، وهو ليس القطيعة مع سياسة تركيا التقليديّة في الاصطفاف مع الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبيّ، بل زيادة استقلاليّة تركيا النسبيّة تجاه هاتين القوتين. فبدلاً من الانفصال، يدلّ نهجُ تركيا الجديد على نقلةٍ في التكتيكات، مع بقاء الهدف نفسه. وقد لفتتْ هذه النقلةُ انتباهَ الناس أوّلَ مرة حين ترك رئيسُ الوزراء التركيّ رجب طيب أردوغان منصّةً كان يتشاركها مع الرئيس الإسرائيليّ شمعون بيريز في المنتدى الاقتصاديّ العالميّ في دافوس بسويسرا عام ٢٠٠٨، وذلك بعد إلقاء إدانةٍ حماسيّةٍ للعدوان الإسرائيليّ على غزّة، إذ جاءت عمليّةُ «الرصاص المصبوب» ضربةً لجهود تركيا الوساطيّة التي كانت تجري على قدمٍ وساق بين سوريا وإسرائيل حتى ساعة وقوع الهجمة. وكانت هذه الجهودُ الوساطيّة جزءًا من سياسة «لا مشاكل» التركيّة الخارجيّة الجديدة مع جيرانها؛ سياسةٍ ترى تركيا قوةَ مبادَرةٍ ووساطةٍ في سياسة حيادٍ إيجابيّ تتعلّق بمحاولات تركيا الانضمامَ إلى الاتحاد الأوروبيّ.

وقد قادت الرؤيةُ السياسيّةُ الخارجيّة تركيا إلى لعب دورٍ وساطيّ أكثر فاعليّةً في الخلاف النوويّ بين إيران وقوى الغرب. ففي قمّة الأمن النوويّ التي ترأسها باراك

١ ـ **وُل ستريت جورنال**، ٢٠١٠/٥/١١.
٢ ـ **نيويورك تايمز**، ٢٠١٠/٦/١٥.
٣ ـ **غلوب آند ميل**، ٢٠١٠/٦/١١.
٤ ـ **وُل ستريت جورنال**، ٢٠١٠/٦/٧.

أوباما في واشنطن في أيّار (مايو) الماضي، قدّم قادةُ تركيا والبرازيل، العضوين المُنتخَبين في مجلس الأمن، خطّةً مستقلّة للتعامل مع برنامج إيران للأبحاث النوويّة. واقترح رئيسُ الوزراء التركيّ رجب أردوغان والرئيسُ البرازيليّ لولا دا سيلفا أن يَدخل المجتمعُ الدوليّ في مفاوضاتٍ مع إيران لضمان أن يكون برنامجُها النوويّ سلميًا بالفعل كما تدّعي إيران. أما أوباما فحاول أن يستحصل على دعم مجلس الأمن لجولةٍ أخرى من العقوبات على إيران. بعد بضعة أسابيع من القمّة، حاولت البرازيلُ وتركيا عرقلةَ الخطط الأمريكيّة لفرض عقوباتٍ إضافيّةٍ على إيران في مجلس الأمن بالإعلان عن توصّلهما إلى اتفاق مع إيران يقضي بأن تشحن وقودَها النوويّ إلى تركيا مقابل إسطوانات وقودٍ نوويّ ستُستخدَم في مُفاعلٍ طبّيّ في إيران. وحين اقتُرح قرارٌ يدعو إلى فرض المزيد من العقوبات على إيران في مجلس الأمن في حزيران (يونيو)، صوّتتْ تركيا ضدّه.

إنّ حزم تركيا في معارضة خيارات السياسة الأمريكية تجاه إيران لافتٌ للانتباه إذا تذكّر المرءُ سياستَها الخارجيّة المنحازةَ إلى الغرب على مرّ العقود التي سبقتْ – وهو تقليدٌ تشكّلَ خلال سنوات الحرب الباردة، حين كان يَحْكم البلدَ أتباعُ متشدّدون لمؤسّس الجمهوريّة مصطفى كمال أتاتورك. فالحال أنّه لا يمكن فهمُ السياسة التركيّة الخارجيّة أثناء الحرب الباردة في معزلٍ عن مماهاة النخبة الكماليّة للتحديث مع الغَرْبنة. ولقد استلزم مشروعُ التحديث الكماليّ تجريدَ المجتمع والسياسة التركيّين من كلّ التأثيرات «الشرقيّة» واستبدالَها بممارسات سياسيّة واقتصاديّة وقضائيّة وثقافيّة غربيّة من خلال سلسلةٍ من الإصلاحات التي بلغتْ حدّ استبدال التشريع الإسلاميّ بقوانين أوروبيّة، وتبنّي الأبجديّة اللاتينيّة بدل العربيّة، والتقويم الغريغوريّ والأزياء الغربيّة. ومالت النخبةُ الكماليّة، في سعيها إلى الحصول على الاعتراف بها جزءًا من «الغرب،» إلى صرف النظر عن الشرق، بل إلى «استشراقه» أيضًا. وهكذا لم يعد «الآخرُ» بالنسبة إلى هذه النخبة المتغربنة هو اليونانيّين، الذين وقّعتْ تركيا معهم معاهدةً عام ١٩٣٠، بل العرب والأكراد. وفي مجال السياسة الخارجيّة، عَنَتْ هذه النظرةُ، التي تضع الغربَ في مركز العالم، أن تصطفَّ تركيا مع القوى الغربيّة، وأن تهملَ الانخراط في الشرق الأوسط.

حاول الكماليّون قبل ١٩٤٦ اتّباعَ سياسة حيادٍ سلبيّ تجاه القوى الغربيّة بسبب ذكريات الحرب العالميّة الأولى الأليمة. وبعد انتصار الحلفاء في الحرب العالميّة الثانية، بدأتْ نخبةُ الدولة التركيّة اتّباعَ سياسةٍ أكثر حزمًا تمثّلتْ في اصطفاف تركيا مع «المعسكر الغربيّ ضدّ التهديد السوفييتيّ.» وهنا علينا أن نميّز بين كماليّي الأربعينيّات، ومَن خلَفهم من الكماليّين اليساريّين الذين زاد نفوذُهم في الستينيّات: فقد ابتعد الجيلُ الجديد، متماهيًا مع أسلوب بولند أجاويد العالمثالثيّ والمعادي للإمبرياليّة، عن موقف قادة وسط اليمين الداعم لأمريكا في الخمسينيّات؛ لكنّ الكماليّين اليساريّين شاركوا آباءهم في خياراتهم الحضاريّة واستخدموا تعابيرَ من قبيل «التنمية والتحديث» بدل التغرْبُن. وبسبب هذا الإرث من القوميّة الكماليّة والغَرْبنة، لم يتخيّلْ هؤلاء أنفسَهم يومًا بين أعضاء حركة عدم الانحياز أو أمم العالم الثالث.

بعد أن فتح حزبُ الشعب الجمهوريّ الحاكم النظامَ السياسيّ أمام تعدّد الأحزاب عام ١٩٤٦، لم تنشَ أحزابُ المعارضة الوسط ـ يمينيّة، التي تميّزتْ من كماليّي حزب الشعب الجمهوري الوسط ـ يساريّين بدعمها إيديولوجيّة السوق الحرّة وإنشادها للقيم والرموز الإسلاميّة، بنفسها عن النظرة السياسيّة الخارجيّة للنخبة الكماليّة. وهكذا فقد كان حزب الديمقراطيّين الوسط ـ يمينيّ، الذي استلم السُلطة في انتخابات ١٩٥٠، هو مَن أرسل قواتٍ تركيّةً لتشارك في الحرب الكوريّة بهدف الانضمام إلى حلف الناتو. كما لعبتْ تركيا دورًا فاعلاً في المنطقة لمنع «التوسّع الشيوعيّ» ورفضت الانضمامَ إلى حركة عدم الانحياز على أساس أنّ تركيا دولة غربيّة. وعمل القادة الأتراك جاهدين للحفاظ على هذه الطاعة اللامُسائلة لـ «الكتلة الغربيّة» خلال سنوات الحرب الباردة، حتى في وجه تنامي نفوذ معارضةٍ يساريّةٍ يقودها الكماليّون اليساريّون ومجموعاتٌ اشتراكيّةٌ أصغرُ حجمًا، لا سيّما بين الشباب والمثقفين. لكنّ وسط اليمين لم يكن وحيدًا في هذا الخطّ السياسيّ، إذ إنّ المؤسّسة العسكريّة شاركتْه في موقفه الداعم لأمريكا والمعادي للشيوعيّة، وكانت خياراتُها ذاتَ أهميّة إذ طالما امتلك العسكريّون قوّةَ التدخّل، أو التهديد بالتدخّل، في السياسة باعتبارهم حرّاسَ الجمهوريّة الذين لم يثقوا يومًا بالسياسيّين المدنيّين بشكل كامل. والواقع أنّ دستور ١٩٦١ مَأْسس قوتَهم اللامتكافئة من خلال تشكيل «مجلس الأمن القوميّ» الذي تجاوزتْ سلطتُه أحيانًا سلطةَ السياسيّين المدنيّين، في التسعينيّات بشكلٍ خاصّ، حين بلغ تمرّدُ الأكراد ذروته.

المعروف أنّ تورغوت أوزال، رئيسَ تركيا خلال حرب الخليج الأولى، وأكثرَ قادة أحزاب وسط اليمين تديّنًا منذ الخمسينيّات، انضمّ عن رغبةٍ إلى قوّات الحلفاء آنذاك، على الرغم من معارضة كبار جنرالات الجيش التركيّ. حتى إنّ القائد الأعلى للجيش استقال من منصبه اعتراضًا على إصرار أوزال على الانضمام إلى التحالف الذي كانت تقوده الولاياتُ المتحدة، مجادلاً أنّ الجيش التركيّ لم يتلقَّ أوامرَ للاستعداد لانخراطٍ فاعلٍ كهذا. وربّما تخوّف كبارُ الجنرالات أيضًا من احتمال الطائفيّة في عراقٍ مُجزّأ، والتي يمكن أن تحرّك الأكرادَ في تركيا. كما شاركتْ تركيا في الحظْر الذي فرضتْه الأممُ المتحدة على العراق في أعقاب حرب الخليج الأولى، على الرغم من الخسائر الماليّة الفادحة التي سبّبها انقطاعُ التجارة بين البلدين.

ليس جسرًا بل بوّابة

اختلف المسرحُ السياسيّ التركيّ تمامًا بعد أحداث أيلول (سبتمبر)، إذ إنّ حزبًا إسلامويًا جديدًا، هو حزبُ العدالة والتنمية الذي تنحدر قياداتُه من تجمّع أحزابٍ إسلامويّةٍ يُدعى «حركة النظرة القوميّة،» استلم السُلطةَ بعد انتخابات ٢٠٠٢. ابتعد حزبُ العدالة والتنمية بنفسه عن «حركة النظرة القوميّة» وحدّد إيديولوجيّته بـ «الديمقراطيّة المحافِظة» من أجل موْقعة نفسِه ضمن التقليد الوسط – يمينيّ الراسخ الأسس. لكنه ميّز نفسَه من بقيّةِ أحزاب وسط اليمين بمعارضته الشديدة لسياساتَ

تركيا تجاه العراق وإسرائيل على وجه الخصوص. ومع ذلك، فقد عملت نخبةُ «العدالة والتنمية» جاهدةً لإثبات ولائها للشراكة التقليديّة مع الولايات المتحدة، وأقرّتْ سياساتٍ إصلاحيّةً متتاليةً لتسريع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبيّ. وعمل الحزبُ خلال فترة حكمه الأولى (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧) على تثبيت ركائز مصداقيّته بين حلفاء تركيا الأقوياء، الذين كان يحتاج دعمَهم في تركيا ضدّ مَن عيّنوا أنفسهم حرّاسًا للجمهوريّة من عسكريّين ومدنيّين.

أثناء حرب الخليج الثانية، لم يكن بمقدور أردوغان أن يغامر باتباع سياسة حيادٍ كامل، إذ كان حزبُه لا يزال ضعيفًا مقارنةً بالنخبة الجمهوريّة، وكان يحتاج إلى دعم وشرعيّة دوليّين. لذلك مارس ضغطًا على حزبه لتمرير مذكّرة عام ٢٠٠٣ كانت ستسمح للولايات المتحدة باستخدام تركيا قاعدةً تغزو منها العراق وتسمح بإرسال قواتٍ تركيّةٍ إلى المنطقة الكرديّة في شمال العراق. إلا أنّ المجلس، بمن فيه بعضُ أعضاء العدالة والتنمية، تحت ضغطٍ من زملائهم نوّابِ البرلمان وتنامي المشاعر المعادية لأمريكا في الشارع التركيّ، رفض ذلك التمريرَ بفارق أصواتٍ قليلة، على الرغم من دعم أردوغان له. لكنْ كان لا يزال باستطاعة القوّات الأمريكيّة استخدام قاعدة إنجيرلِك الجوّيّة لشنّ غاراتها. إحدى العواقب، غير المقصودة ربّما، لرفض مذكّرة ٢٠٠٣ كانت تمكينَ تركيا من فرض نفسها كلاعب مهمّ في الشرق الأوسط. ولتركيا كذلك قوّاتُ حفظ سلام غير مقاتِلة في أفغانستان كجزء من «قوّات المساعَدة الأمنيّة الدوليّة،» وهي مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة وحلف الناتو.

بعد فوز ساحق في انتخابات ٢٠٠٧، شعرتْ قيادةُ العدالة والتنمية بقدر كافٍ من الأمان لمراجعة سياسة الحزب في الشرق الأوسط. فقد عُيّن أستاذُ العلوم السياسيّة أحمد أحمد داوطوغلو وزيرًا للشؤون الخارجيّة عام ٢٠٠٩، واستطاع أن يطبّق رؤيته لدور تركيّ أكثر حزمًا. وفي كتابه **العمق الاستراتيجيّ**، يرفض الصورة التقليديّة لتركيا كجسرٍ بين الشرق والغرب، ويقترح سياسةً تفاعليّة لتركيا بوصفها صاحبة مبادرةٍ ونفوذٍ وسلطيّ في سلام المنطقة واستقرارها ــ وهي سياسة تُعرف شعبيًا بسياسة «لا مشاكل» مع الجيران.

إعادة مَوْقَعة تركيا نفسَها قوةً إقليميّةً مستقلة أحدثتْ، كذلك، نقلةً في موقفها تجاه الاتحاد الأوروبيّ. يقدّم أردوغان صورة تكميليّة للعلاقة بين بلاده والاتحاد الأوروبيّ: «تركيا قادمة لتُشارك في حمل أعباء الاتحاد الأوروبيّ، لا لتكون عبئًا عليه. ولكي تكون قوّةً ما كونيّةً، فيجب أن تكون هناك رؤيةٌ كونيّةٌ وعلاقاتٌ مع بقيّة الأقاليم. سوف تكون تركيا بوّابةَ انفتاح الاتحاد الأوروبيّ على آسيا والشرق الأوسط والعالم الإسلاميّ. إنّ الأمن الكامل للاتحاد الأوروبيّ يمرّ بالعضويّة الكاملة لتركيا [في الاتحاد الأوروبيّ].» وبسبب إحساس تركيا بقوة أكبر في علاقتها بالاتحاد الأوروبيّ، فقد فقدتْ في ظلّ حكم حزب العدالة والتنمية رغبتَها في إنجاز إصلاحاتٍ جديدةٍ لتسريع انضمامها إلى الاتحاد، خاصةً بعد أن بدأتْ حكومتا ألمانيا وفرنسا، منذ عام ٢٠٠٥، برفع صوتيْهما ضدّ عضويّة تركيا المتأمّلة.

أكثرُ التغيّرات أهميّةً في سياسة تركيا الخارجيّة هي في علاقاتها بالشرق الأوسط، ما أدّى إلى تحدّيات جديدة للشراكة التقليديّة بين تركيا والولايات المتحدة. لكنْ حدثتْ أيضًا تغيّراتٌ في سياسة تركيا تجاه روسيا؛ فقد ابتعدتْ تحت حكم العدالة والتنمية عن سياسات التسعينيّات التي دعمتْ، قولاً على الأقلّ، فكرةَ حماية «العالَم التركيّ من البحر الأدرياتيكيّ إلى الجدار العظيم،» وأصبح موقفُها أقلّ قوميّةً تجاه الشعوب التركيّة والمسلمة في آسيا الوسطى وروسيا. فبينما تُزوِّد روسيا تركيا بالغاز الطبيعيّ، تلعب تركيا دورًا محوريًا في تأمين الأنابيب الدوليّة التي تنقل النفطَ والغازَ التركيّين إلى العالم الخارجيّ.

هذا وقد أحرزتْ تركيا كذلك بعضَ التقدّم في تطبيع علاقاتها بأرمينيا، إذ توصّل البلدان عام ٢٠٠٩ إلى اتفاق على تأسيس علاقات دبلوماسيّة وفتح الحدود التي كانت تركيا قد اغلقتْها بينهما منذ ١٩٩٣ تضامنًا مع أذربيجان في نزاعها مع أرمينيا. وعلى الرغم من تعثّر البروتوكولات بسبب صعوبة ضمان مصادقة برلمانَي البلدين عليها، فإنّ هذا الاتفاق خطوةٌ أولى مهمّةٌ على طريق فتح موضوع حسّاس ومحظورٍ نقاشُه. وتشير هذه الإجراءاتُ كلُّها إلى ابتعادٍ ملحوظٍ عن تقاليد السياسة الخارجيّة الحذِرة، بل السلبيّة (عكس الفاعلة)، في الماضي.

النظر في اتجاه الشرق

انتهج حزبُ العدالة والتنمية، بدرجات نجاح متفاوتة، منهجَ القوّة الناعمة تجاه العراق، مبتعدًا عن الخطاب القوميّ للحكومات القوميّة المتطرّفة التي سبقتْه، والذي ركّز على حماية الأقلّيّة التركمانيّة في كركوك من الأغلبيّة الكرديّة. فبدلاً من الحديث عن «الخطر الكرديّ،» تبنّت حكومةُ العدالة والتنمية عبارة «أقرباؤنا في العراق،» في إشارةٍ ضمنيّةٍ إلى رابطةٍ دينيّةٍ تضمّ الأكرادَ بين أولئك الأقرباء. قبل عشر سنوات فقط، كان السياسيّون الأتراك يشيرون إلى الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ، الذي يتزعّمه مسعود البارزاني، بالأحرف الأولى من اسمه (ح . د . ك)، وذلك لتجنّب التابو المتمثّل في كلمة «كردستان»؛ كما كانوا يستهزئون بالبارزاني والرئيس العراقيّ جلال الطالباني بوصفهما «زعيميْ عشائر» لا يستحقّان أن يُعاملا كنُظرائهما الآخرين. أما اليوم، تحت حكم العدالة والتنمية، فقد فتحت الحكومةُ التركيّة علاقاتٍ رسميّةً مع كلا الرئيسين، من دون أن تنسى التشديد على دعم تركيا لدولةٍ موحّدةٍ في العراق.

ولتركيا أيضًا مصالحُ اقتصاديّةٌ في كردستان العراق، ما يزيد من مصلحتها في بناء علاقاتٍ أفضل مع أكراد العراق. إذ ثمة اليوم قرابة ٥٠٠ شركة تركيّة في كردستان العراق كانت تدير، عام ٢٠٠٩، ١٤٥ مشروعًا بقيمةٍ بلغتْ ١٦ مليار دولار أمريكيّ. من الطبيعيّ، إذنْ، أن تتردّد تركيا في المخاطرة بهذه المصالح بتوتّراتٍ سياسيّةٍ جديدة.

ستخلق العقوبات ضدّ إيران مشاكل مهمّة للاقتصاد التركي إذ يبلغ حجمُ التجارة ١٠ مليار دولار.

ويعترف قادةُ العدالة والتنمية، بشكل غير رسميّ، بأنّ دعم البارزاني والطالباني ضروريٌّ من أجل أيّة خطّة تهدف إلى وقف نشاطات مقاتلي حزب العمّال الكردستانيّ داخل تركيا. ففي أواسط ٢٠٠٩، أعلن أردوغان عن سياسة حزبه الجديدة تجاه الأكراد، سياسة «الانفتاح الكرديّ»، وكان الهدف منها وضع نهاية لصراع حزب العمّال المسلّح من خلال تنازلات من قبيل منح الأقليّة الكرديّة في تركيا مزيدًا من الحقوق الثقافيّة ونوعًا من الاستقلاليّة المحليّة. لكنّ «الانفتاح» لم يستمرّ طويلاً، إذ إنّ أردوغان تخوّف من ردّة فعل القوميّين فغيّر الاسم أوّلاً إلى «الانفتاح الديمقراطيّ» ثمّ إلى «مشروع الوحدة والأخوّة الوطنيّة.» والحقّ أنّ النتائج غير السارّة لـ «الانفتاح الكرديّ» لا تشجّع على توقّعات متفائلة إزاء منهج حزب العدالة والتنمية «الناعم» في السياسة الخارجيّة: فإنْ لم تستطعْ تركيا حلّ المشكلة الكرديّة بوسائل سلميّة، فإنّ ادّعاءات سياستها الخارجيّة ستفقد مصداقيّتها لدى حلفاء تركيا في الغرب. فعلى سبيل المثال، يُسائل المنتقدون لاعتراضات تركيا، المتزايدة في صخبها، على السياسات الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيّين، مصداقيّةَ تركيا بالاستشهاد بمعاملة هذه لأقلّيتها الكرديّة.

وفي حين يبدو أنّ هناك تناغمًا بين تركيا والولايات المتحدة في سياستيْهما في العراق، يسبّب التقاربُ المتزايدُ بين إيران وتركيا قلقًا في الولايات المتحدة. ففي مقالة في **نيويورك تايمز**، ينتقد توماس فريدمان البرازيلَ وتركيا قائلاً: «هل هناك ما هو أقبحُ من مراقبة ديمقراطيّين وهم يبيعون ديمقراطيّين آخرين إلى مجرم إيرانيّ منْكِرٍ للهولوكوست وسارقٍ للأصوات [في الانتخابات] فقط من أجل قَرْص الولايات المتحدة وإثباتِ أنّ باستطاعتهم، هم أيضًا، أن يلعبوا على طاولة القوى العظمى؟»[1] بيْد أنّ موقف تركيا من إيران لا يقوم على أيّة مودّةٍ طويلةِ الأمد تجاهها أو رغبةٍ في تغيير موازين القوى في المنطقة. فبعد الثورة الإسلاميّة عام ١٩٧٩، تدهورتْ علاقاتُ تركيا مع إيران بسبب مخاوف كلّ طرفٍ من مطامح الآخر في تغيير النظام. وحتى اليوم، ثمة نقصٌ في التعاطف الصادق مع إيران على مستوى الشارع التركيّ، مقارنةً بالتعاطف الذي يُظهره للفلسطينيّين مثلاً. فوفقًا لاستطلاع أجرته الـ بي بي سي مؤخّرًا، فإنّ نسبة المتعاطفين مع إيران كان ١٣ بالمئة فقط، مقارنةً بـ ٦ بالمئة تجاه إسرائيل، و١٣ بالمئة تجاه الولايات المتحدة تحت إدارة أوباما. لكنّ غالبيّة عظمى من الأتراك تعارض أيّة عقوبات أو عمل عسكريّ ضد إيران، لاعتقادهم أنّ أمريكا وإسرائيل تتعاونان على هذه القضيّة. غير أنّ الرأي العامّ التركيّ ليس وحده ما يُجبر أردوغان على اتخاذ موقفٍ أقلّ مواجَهةً من إيران، إذ ستخلق العقوباتُ مشاكلَ مهمّة للاقتصاد التركيّ، الذي ما فتئتْ تجارتُه مع إيران تزداد منذ العام ٢٠٠٢ ـ إذ يبلغ حجمُ التجارة بين البلدين حاليًا ١٠ مليار دولار، أيْ خمسة أضعاف ما كان عليه آنذاك. وإيران ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعيّ بالنسبة

١ ـ **نيويورك تايمز**، ٢٥/٥/٢٠١٠.

إلى تركيا؛ كما تخطّط تركيا لاستثمار ٣٫٥ مليار دولار في حقل الغاز الطبيعيّ في جنوب بارس. لذلك فإنّ أية فوضى في إيران لن تتسبّب في صعوبات اقتصاديّة لتركيا فحسب، بل قد تجلب عشرات الآلاف من اللاجئين الجدد إلى تركيا أيضًا، كما حدث إبّان الثورة الإسلاميّة. وعلاوةً على ذلك، فإنّ عدم الاستقرار في إيران قد يسهم في تصعيد التمرّد الكرديّ الذي تقوده المنظمةُ الشقيقةُ لحزب العمّال الكردستاني، أيْ حزب الحياة الحرّة الكردستانيّ، وهو ما قد تكون له عواقبُ في تركيا. وهكذا فإنّ دوافع أردوغان عقلانيّة جدًا رغم الادعاءات بأنه مستعدٌّ للتخلّي عن السياسة الخارجيّة التقليديّة لتركيا لاعتبارات إيديولوجيّة إسلامويّة. لقد أخفق دورُ تركيا الوساطيّ، إلى جانب البرازيل، حين أقرّ مجلسُ الأمن عقوباتٍ على إيران، وصوّتتْ تركيا ضدّها، وكان ذلك بمثابة صفعةٍ لهذه الأخيرة. ورغم وعي أردوغان بتزايد انعدام ثقة واشنطن بحكومته، فإنّه ما يزال يحاول الترويج لتركيا كقوّة وساطةٍ مثاليّةٍ قريبةٍ من كلا المعسكريْن في الوقت نفسه.

بمقدور المرء التخمينُ أنّ تركيا ستبتعد بنفسها تدريجيًا عن إيران بوصفها «جارًا يتسلّح نوويًا.» كما انّ الاصطفاف مع إيران يغامر بخسارة تعاطف دول الخليج العربيّة ذات الدولارات النفطيّة البرّاقة. بل الواقع أنّ أحدَ الدوافع المحرّكة لحكومة العدالة والتنمية هو اجتذابُ هذه الدولارات للاستثمار في تركيا. فمنذ أن استلم حزبُ العدالة والتنمية السلطةَ عام ٢٠٠٢، ارتفعت استثماراتُ دول الخليج في تركيا بشكلٍ كبير، إذ بلغتْ ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨.

مكان على الطاولة

يدرك حزبُ العدالة والتنمية أهميّةَ تقديم صورةٍ عن تركيا بوصفها قوّةً أساسيّةً في المنطقة من أجل تهميش نفوذ إيران الإيديولوجيّ. ومثلَ الرئيس الإيرانيّ أحمدي نجاد، زادت شعبيّةُ أردوغان في الشرق الأوسط بسبب انتقاداته الصريحة للدولة الإسرائيليّة. كما يشكّل بطلُ الفلسطينيّين الجديدُ تحدّيًا للقادة العرب الذين يصرّون على صمتهم إزاء الحصار الإسرائيليّ على غزّة. بل إنّ انتخاب أردوغان المتديّن رئيسَ وزراء بعد انتخاباتٍ عادلةٍ قد يفسّر جزئيًا شعبيّتَه بين بعض المجموعات الإسلاميّة في الدول العربيّة، والتي تَستخدم نموذجَه لممارسة الضغط على حكّامها المستبدّين.

إنّ إشارات أردوغان المتكرّرة إلى القضيّة الفلسطينيّة يدفعها مزيجٌ من الإيديولوجيّة والتكتيك المتعمّد. كما أنّ النزعة الأبويّة لحماية الفلسطينيّين لها صلةٌ بحاجةٍ سيكولوجيّةٍ لدى الديمقراطيّين الإسلاميّين، وقد تحوّلوا إلى محافظين، لإثبات أنّهم لا يزالون متمسّكين بالتزاماتهم الأخلاقيّة تجاه الأمّة [الإسلاميّة.] لقد مرّ الإسلامويّون السياسيّون في تركيا بعمليّة اعتدال إيديولوجيّ جدّية، سوى ما خصّ قضيّتي فلسطين والحجاب. إذ يعاني كوادرُ العدالة والتنمية، وكذلك المجموعاتُ التي لا تزال تتبع الإسلامويّة، انعدامَ أسس إيديولوجيّة مشتركة توحّدهم. إنّ تعاظم قوّة العدالة والتنمية، اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا، قد دفعتْه في اتجاه الوسط داخل الطيف السياسيّ التركيّ، إذ يستعيد الحزبُ الآن التقليدَ الوسط – يميني الذي بدأه حزبُ الديمقراطيّين في الخمسينيّات. كما أنّ المجموعات الإسلامويّة بشكل عامّ قد ابتعدتْ عن استراتيجيّة استلام السُلطة المركزيّة بهدف أسْلَمة البلد، بل راحت تَنْشط على نحو متزايد ضمن إطار المجتمع المدنيّ، ولاسيّما عن طريق الجمعيّات الخيريّة ومنظّمات حقوق الإنسان.

ومع ذلك، لا تصحّ المجادلة بأنّ سفينةَ مساعدات غزّة الأخيرة كانت مبادَرةً من حزب العدالة والتنمية منذ البداية. فبعد أن غادرت السفينةُ الشواطئَ التركيّة، جهد الحزبُ في إقناع مسؤولي مؤسسة الإغاثة الإنسانيّة التركيّة على وجه الخصوص بتجنّب غزّة وإكمال الرحلة إلى أحد الموانئ المصريّة. لكنْ يبدو أنّ أعضاء مؤسسة الإغاثة إمّا متعاطفون مع حزب السعادة، وهو حزبٌ إسلامويّ قريبٌ من حركة النظرة القوميّة ومنافسٌ صريح لحزب العدالة والتنمية، أو هم أقربُ إلى مجموعاتٍ إسلامويّةٍ متطرّفة. بل إنّ أغلبهم ينتقد حزبَ العدالة والتنمية لـ «موقفه السياسيّ الداعم لإسرائيل وأمريكا.» على أيّة حال كانت سفينةُ المساعدات ائتلافًا ضمّ كذلك الكثيرَ من اليساريّين وغير المسلمين وأنصار العدالة والتنمية.

أخيرًا لا آخرًا، بدأتْ تركيا استخدامَ وسائل ثقافيّة لإعلاء مكانتها في الشرق الأوسط. فقد أطلقتْ حكومةُ العدالة والتنمية قناةً تلفزيونيّةً وبرامجَ إخباريّةً ناطقةً بالعربيّة للترويج لسياسات تركيا في البلدان العربيّة. كما لاقت المسلسلاتُ التلفزيونيّةُ التركيّة جمهورًا واسعًا في المنطقة، وأغضبتْ بعضَ الدوائر المحافِظة التي اعتبرتْها جهودًا متعمّدةً تقود إلى التحلّل الأخلاقيّ بين المسلمين. فقد أنحى بعضُ أعضاء الأزهر في مصر، على سبيل المثال، باللائمة على مسلسل «نور» التركيّ (Gümüs في الأصل) في تزايد عدد حالات الطلاق في البلد بسبب رفع «الآمال الرومانسيّة لدى النساء.»

من الناحية التكتيكيّة، تتيح زيادةُ قوّة تركيا ومكانتها في الشرق الأوسط تأكيدَ نفسها لاعبًا لا غنى عنه في المنطقة. إنّ حزب العدالة والتنمية لا يرمي إلى قطع روابط تركيا التاريخيّة بأمريكا وأوروبا، بل إلى تعزيز مكانة تركيا لاعبًا أساسًا ومستقلاً في المنطقة. كما أنّ الإشارات المتزايدة إلى تعدّد الأقطاب في السياسة الدوليّة تقدّم فرصًا كثيرةً للحكومة التركيّة من أجل مضاعفة نفوذها الإقليميّ، الذي يمكن تحويلُه إلى قوّةٍ تساوميّةٍ في علاقتها بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبيّ. وربما أجملتْ كلماتُ أحمد داوطوغلو الآتية رؤيتَه عن تركيا بشكل واضح: «على النظام الكونيّ الجديد أن يكون أكثرَ احتواءً وتشاركيّة... ستكون تركيا بين أولئك اللاعبين النشطين والمؤثّرين الذين يجلسون حول طاولةٍ ليحلّوا المشاكلَ بدلاً من مجرّد مراقبتها.»[1]

يوكسل طاشقن

أستاذ العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة في جامعة مرمرة، إسطنبول.

١ ـ صحيفة **زمان** التركيّة، ٢١ /٥/ ٢٠١٠.